

مطالب المواطنين بين المشروعة والانتهازية

شهدت ولاية نابل ومعتمدياتها وبعض المؤسسات الاقتصادية والصناعية حشودا من المواطنين اختلفت وتنوعت مطالبهم فعلى مستوى مركز الولاية تعددت مطالب التشغيل التي أولاها والي نابل اهتماما كبيرا خاصة في مجال التشغيل العرضي وذلك بالتنسيق مع الإدارة الجهوية للتشغيل والتكوين المهني التي وضعت الآليات والمنظومات الإعلامية بكامل فضاءاتها للتعرف على كل طلب أو عرض شغل بينما التشغيل لحاملي الشهادات العليا فهو يعالج مباشرة من طرف وزارة التشغيل والتكوين. هذا وتواصل الولاية دراسة مواضيع تتعلق بتحسين المسكن والتراخيص وبطاقات العلاج المجاني ومرافق التنمية العامة وفي إطار طلب الإعانات فقد انتهزت مجموعات من عاملات وعمال بعض المصانع الوضع وأندسوا في صفوف المحتجين الحقيقيين.. بينما كانت طلبات أكثر من 150 متظاهرا في الأسبوع الأول من شهر مارس الجاري تجمعوا أمام إقليم نابل للكهرباء والغاز وقد ساد العنف اللفظي والتهديد بالضرب من طرف البعض وقد تركزت جل المطالب بالغاء ما ورد بفاتورات الماء والكهرباء خاصة في فترة انطلاق الثورة يوم 14.01.2011 إذ نادى المجموعة الأكبر منهم بحذف الأداء على الإذاعة والتلفزة والتخفيض من سعر الكهرباء والغاز والماء وخاصة من السعر المشط لديوان التطهير.

وأثناء رصدنا لهذه المطالب المشروعة لاحظنا تجاوب المئات معها من مختلف الشرائح الاجتماعية والذين نادوا بتكثيف المراقبة الاقتصادية للحد من التجاوزات والترفع في الأسعار وخاصة ببعض الفضاءات التجارية الكبرى وكذلك بعض المقاهي التي رفعت في أسعار مشروباتها.

العيادي

الصباح 17 مارس 2011

صفحة عدد 8